

التحديات أمام المشاريع المنزلية الخاصة بالنساء في الأردن

جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق
الإنسان



الفهرس

4الملخص
5المقدمة
6الإطار القانوني للمشاريع المنزلية
8تسجيل المشاريع المنزلية: قرارات متغيرة ومشاكل معقدة
11الضمان الاجتماعي وارتفاع نسبة الاشتراك
12تأثير الجائحة
12أولاً: الإنتاج الغذائي المنزلي
13ثانياً: الخياطة وإصلاح الملابس
13ثالثاً: تصنيع الأعمال اليدوية من المنزل
14رابعاً: قص الشعر والتجميل
14خامساً: التدريس من المنزل
15الخاتمة والتوصيات

الملخص

ازداد الاهتمام بالمشاريع المنزلية في الأونة الأخيرة، حيث تعتبر مثل هذه المشاريع فرصة ممتازة للنساء الباحثات عن عمل لتأمين مصدر دخل لهن ولإعالة أسرهن، فنظراً لقلّة الفرص المتاحة في سوق العمل والفجوة في الأجور بين الرجال والنساء، تفكر النساء بتأسيس مشاريع صغيرة في منازلهن.

وعلى الرغم من ارتفاع أعداد هذه المشاريع المنزلية إلا أن تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان لاحظ أن عمل معظمها في الاقتصاد غير المنظم بسبب عدم تسجيلها بشكل رسمي، وعليه سلطت هذه الورقة الضوء على التحديات التي تحول دون تسجيل وترخيص هذه المشاريع.

استندت هذه الورقة التي عمل عليها فريق تمكين على الجلسات وطلاقات النقاش المركزة التي عقدها الفريق الميداني المكون من ميسرين وميسرات مجتمعيين في مختلف محافظات المملكة في إقليمي الوسط والشمال، إضافة إلى حالات المرافقة التي أجراها الفريق لسيدات يرغبن بتسجيل مشاريعهن المنزلية.

المقدمة

لا يزال معدل مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني من أدنى المعدلات عالمياً، كما تؤكد أرقام البنك الدولي التي تظهر أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن تقل عن 15%¹. حيث حلّ الأردن في تصنيف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول النوع الاجتماعي لعام 2020 في المرتبة 84 من أصل 531 دولة

من جانب آخر أشار تقرير العمالة والبطالة للربع الرابع من العام 2020 الصادر عن دائرة الإحصاءات أن معدل البطالة للإناث بلغ 32.8%، مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 8.7% مقارنة بالربع الرابع من عام 2019، فيما بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح بلغ 33.4% (54.3% للذكور مقابل 13.5% للإناث)².

يوجد العديد من العوائق التي تُساهم في خفض معدل المشاركة الاقتصادية للنساء في الأردن، من ضمنها غياب بيئة العمل اللائقة، والأجور المنخفضة، وعدم الشمول بمظلة الضمان الاجتماعي، إضافة إلى القيود المالية والاجتماعية، والافتقار إلى أماكن رعاية الأطفال ذات الجودة والتكلفة المناسبتين، حيث أن تكلفة غالبية أماكن الرعاية مرتفعة، إلى جانب ذلك الافتقار لوجود وسائل النقل العام الآمنة، وعدم قدرة سوق العمل على توليد وظائف لائقة ومناسبة للنساء.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني والتشريعات المتعلقة بالمشاريع المنزلية، ودراسة أثرها على النساء الأردنيات والسوريات، إضافة إلى دراسة التحديات التي تحد من تسجيل وترخيص المشاريع المنزلية، كذلك تسليط الضوء على التحديات التي واجهتها صاحبات المشاريع المنزلية خلال جائحة كورونا.

1 تقرير البنك الدولي حول "مشاركة المرأة الاقتصادية في العراق والأردن ولبنان" نشر بتاريخ 23/6/2020 متوفر الكترونياً على الموقع: <https://bit.ly/41bG00N>

2 دائرة الإحصاءات العامة، متوفر الكترونياً على الموقع: <https://bit.ly/3SdlwBb>

الإطار القانوني للمشاريع المنزلية

لطالما حاولت المرأة الأردنية التغلب على العوائق التي تواجهها، فعندما أصبح من الصعب عليها الانضمام لسوق العمل والحصول على وظيفة تتناسب مع احتياجاتها، حاولت إيجاد طرق مبتكرة تسمح لها بتجاوز هذه العقبات والمشاركة فيه، ومن ضمن هذه الوسائل إنشاء مشاريع منزلية تسمح لهم بالعمل ضمن ساعات مرنة، وتمكن المرأة من تحقيق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية والمنزلية والاقتصادية والعملية، وهو الأمر الرئيسي الذي قد يتجنبه البعض عند اختيار العمل من خارج المنزل.

كما لجأت العديد من السيدات الأردنيات والسوريات للبدء بإنشاء مشاريع منزلية تتناسب مع مهاراتهم، بعد رحلة طويلة للبحث عن فرصة عمل ملائمة للظروف المحيطة بهن.

وتتنوع المشاريع الصغيرة التي تقوم بها المرأة، فمنها ما يتعلق بصناعة المخللات والألبان المنزلية، وأخرى تتعلق بإقامة صالونات تجميل وحلاقة منزلية وفتح بقالات صغيرة في المنزل، كذلك مشاريع الخياطة والتطريز وصناعة الشماغات الوطنية وصناعة التحف والسيراميك وغيرها.

وعلى الرغم من انتشار هذه المشاريع في سوق العمل الأردني في السنوات الماضية، إلا أنها بقيت على حواف الاقتصاد الرسمي بسبب عدم وجود إطار تشريعي ينظم هذا النوع من الأعمال حتى صدور تعليمات ترخيص مزاولة المهن من داخل المنزل لسنة 2012.³

وأُتاحت التعليمات إنشاء مشاريع منزلية في 42 مهنة يسمح مزاولتها من داخل المنزل، وتقسّم هذه المهن وفقاً لذلك إلى ثلاث مجموعات؛ الأولى تضم المهن الفكرية وتشمل الخدمات الاستشارية بكافة أنواعها، وخدمات التصميم والعلاقات العامة والسكرتارية والدراسات وخدمات البيع والتسويق من خلال الانترنت.

والمجموعة الثانية خاصة بالحرف اليدوية، وتشمل الحياكة والتطريز وأعمال الخزف وأغراض الزينة وتصنيع الشموع والصابون، فيما تضم المجموعة الثالثة مهن تصنيع الأغذية مثل المربيات والمخبوزات المنزلية، والكيس بأنواعه، إضافة لتحضير الخضار والأعشاب والبقوليات.

وتلزم تعليمات الأمانة المواطنين عند طلب الترخيص بألا تزيد المساحة المستغلة من المنزل لأغراض العمل عن 15 بالمئة من مساحته الإجمالية، وبما لا يزيد على 25 متراً مربعاً، وعدم إحداث أي تغيير في شكل البناء الخارجي، أو على طبيعة المنزل بحيث يغير من طبيعة الاستخدام، ومنعت بيع أو عرض منتجات في المنزل أو استخدام لافتة إعلانية.

وتنص معايير اختيار المهن بألا تتطلب استخدام معدات أو عملية تصنيع، أو تقدم خدمة من شأنها إحداث تأثير سلبي على الجوار، وعدم استخدام مواد خطيرة، وألا يكون لها تأثير سلبي على الصحة والسلامة، وألا تستهلك خدمات البنية التحتية خارج المألوف عن طبيعة الاستعمال السكني، وألا تتطلب المهنة تردد العملاء أو استخدام العاملين.

وفي ظل أزمة اللجوء السوري، اكتسبت هذه المشاريع أهمية إضافية بعد أن أصبحت توفر فرص عمل للنساء السوريات اللواتي لجأن إلى الأردن بعد الأزمة، وسلط مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن شباط- 2016 الذي استضافته المملكة المتحدة وألمانيا والكويت والنرويج والأمم المتحدة أهمية انخراط اللاجئين السوريين في سوق العمل الأردني.

3 تعليمات ترخيص ممارسة المهن من داخل المنزل لسنة 2012 (تعليمات لسنة 2012 (نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ 1/2/2012 في العدد 5139، الصفحة

ونص «مؤتمر لندن» على منح الأردن دعم مالي وتسهيلات لخطوة الاستجابة الوطنية لأزمة اللاجئين السوريين بقيمة 1.7 مليار دولار، إضافة إلى تعهدات من الاتحاد الأوروبي بتقديم تنازلات لتبسيط قواعد المنشأ للتصدير إلى السوق الأوروبية.⁴ في حين تعهدت الدولة الأردنية ضمن خطتها للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين والمعروفة باسم « ميثاق الأردن» بما يلي:

1. تقوم الحكومة الأردنية بالإجراءات اللازمة للسماح للسوريين بتقديم طلبات الحصول على تصاريح عمل داخل المخيمات وخارجها بما يصل إلى 200000 تصريح عمل.
2. يحدد الأردن كمرحلة تجريبية خمس مناطق تنموية، وتقدم الحوافز بموجب قانون الاستثمار الجديد.
3. يسمح للاجئين السوريين بإضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم القائمة والسماح لهم بإنشاء شركات.

كما يتضح أعلاه، ركزت النقطة الثالثة من الميثاق على السماح للاجئين السوريين بإضفاء الطابع الرسمي على أعمالهم القائمة، وإنشاء شركات جديدة بحيث تؤدي التسهيلات التي تمنحها الحكومة الأردنية للاجئين السوريين والنساء السوريات بشكل خاص على دخول سوق العمل وإنشاء أعمال جديدة من شأنها أن توفر لهن فرصة للعمل من المنزل في عدة مشاريع مثل؛ بيع المواد الغذائية أو الحرف اليدوية، خاصة وأنهن يمثلن أكثر من 49٪ من مجموع اللاجئين المسجلين في الأردن، وتتحمل العديد منهن مسؤولية إعالة أسرهن.

بعد المؤتمر، عملت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة الشؤون البلدية وأمانة عمان الكبرى على هذه التعهدات، فأصدرت التعليمات الخاصة بترخيص مزاولة الأعمال من داخل المنزل ضمن حدود مناطق أمانة عمان لسنة 2017 استناداً إلى المادة رقم 5 و 6 من قانون رخص المهن لمدينة عمان وتعديلاته رقم (20) لسنة 1985 والمادة (28) من نظام الأبنية والتنظيم لمدينة عمان رقم (67) لسنة 1979.⁵

وتهدف تعليمات ترخيص المهن المنزلية إلى تمكين العاملين بصفة غير رسمية للعمل بصفة قانونية، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب والخريجين الجدد وربات البيوت والمتعطلين عن العمل، وذوي الإعاقة الذين لا تسمح لهم ظروفهم بالعمل خارج المنزل.

وبناء عليها، أعتمدت 71 مهنة قسمت إلى أربع فئات وهي؛ مهن فكرية، ومهن يدوية، وتصنيع الأغذية والمخللات، ومهن خدمات المنازل من داخل هذه المنازل بعد الحصول على الترخيص اللازم من أمانة عمان.

كذلك اتخذت الحكومة الأردنية سلسلة إجراءات لتحفيز ونشر الوعي لدى المواطنين بأهمية تقنين وتسجيل العمل الذي يمارس من المنزل ومن أهمها توسيع نطاق منح التراخيص للعمل المنزلي، بحيث تشمل جميع المحافظات، بعد أن كانت تقتصر ضمن حدود أمانة العاصمة عمان، وتوسيع قوائم الأنشطة المسموح بها.

ورغم محاولات تنظيم العمل في المشاريع المنزلية إلا أن هناك مشكلات متعددة متعلقة بإنشائها من ناحية والعمل بها من ناحية أخرى، مما أدى إلى انخفاض عدد المشاريع المسجلة وجعل العاملين بها عاجزين عن التعامل مع أعمال وشركات أخرى وتوسيع أسواقهم لتشمل زبائن خارج دائرة العائلة والأصدقاء، وحدثهم من زيادة نسبة دخلهم، إضافة إلى تركهم عرضة لانتهاكات عمالية وخارج مظلة الحماية الاجتماعية.

تسجيل المشاريع المنزلية: قرارات متغيرة ومشاكل معقدة

إن انشاء عمل أو شركة معقدٌ مثل أي إجراء حكومي آخر، إذ تتضمن إجراءات تسجيل مؤسسة فردية لدى مديريةية السجل التجاري في وزارة الصناعة والتجارة والتموين، أو شركة في دائرة مراقبة الشركات، ومن ثم الحصول على رخصة المهن، وتختلف تفاصيل هذه العملية والوثائق المطلوبة وفقاً للشكل القانوني للأعمال التي يمكن تسجيلها في الأردن وهي:

1. مؤسسة فردية
2. شركة تضامن
3. شركة توصية بسيطة
4. شركة ذات مسؤولية محدودة

تعتمد إجراءات التسجيل المتبقية، سواء كان المشروع عادياً أو منزلياً، بناءً على شكله القانوني بحيث تختلف الوثائق المطلوبة ورأس المال تبعاً لذلك، وفي حالة الرغبة بتسجيل مؤسسة فردية مثلاً التي تعد أبسط شكل للأعمال ويمتلكها شخص طبيعي، يقوم الشخص بالتقدم للحصول على تصريح احتراف التجارة أمام مراقب سجل التجارة في مركز الوزارة، أو أمين السجل التجاري في المحافظات بينما يكون الحد الأدنى لرأس المال هو 1,000 دينار أردني.

أما بالنسبة للمشاريع المنزلية صدرت التعليمات الأولى لترخيص المهن في المنزل في أمانة عمان الكبرى عام 2012، وُعدلت لاحقاً عام 2017، أما التعليمات المتعلقة بالمشاريع المنزلية في باقي المحافظات فصدرت عام 2018.

المادة الخامسة من تعليمات ترخيص ممارسة المهن من المنزل لعام 2017 الصادرة بموجب المادة (5) و (6) من قانون رخص المهن لمدينة عمان وتعديلاته رقم (20) لسنة 1985 شملت الإجراءات المتبعة للتقدم للحصول على رخصة لمثل هذه الأعمال وهي:

أ. يقدم طلب الحصول على الرخصة الى الأمين على النموذج المعتمد لهذه الغاية مرفقاً بالمستندات والبيانات المطلوبة

ب. على مقدم الطلب أن يكون مستوفياً لشروط ومتطلبات ترخيص مزاولة المهن المماثلة وفقاً لما هو معمول به في الأمانة.

ت. على مقدم الطلب أن يقدم تعهداً بالسماح لموظفي الأمانة بالقيام بالإجراءات اللازمة للتفتيش على المنزل وفقاً لما هو متبع في ترخيص المهن المماثلة في المناطق ذات التنظيم التجاري وذلك لأغراض الترخيص والتجديد وللتحقق من الشكوى

ث. لا يمنح الرخصة إلا إذا توافرت الشروط التالية:

1. أن يكون مقيماً في نفس المنزل المطلوب ترخيص ممارسة المهنة من داخله وإرفاق ما يثبت ذلك.

2. أن يقدم ما يثبت أنه مالك أو مستأجر للمنزل المنوي مزاوله المهنة فيه، أو أنه أحد أفراد عائلة المالك أو المستأجر القاطنين معه، وأن يرفق ما يثبت ذلك، وأن يرفق موافقة مالك العقار الخطية على استعمال المنزل لغايات ممارسة المهنة المطلوب ترخيص مزاولتها إذا كان المنزل مستأجراً.

3. ألا يكون حاصلًا على أي رخصة مهن أخرى.⁶

أما بالنسبة للتعليمات التي صدرت عام 2018 فقد سمحت للمشاريع المنزلية التي تؤسس داخل المخيمات بممارسة العمل في جميع القطاعات، بما في ذلك المهن المغلقة، بينما حصرتها للمشاريع المؤسسة خارج المخيمات في مهن محددة وفق تعليمات ترخيص المهن من المنزل المعمول بها ضمن أمانة عمان الكبرى والبلديات:

1. تحضير الأطعمة
2. الحرف اليدوية
3. الخياطة

كما سمحت التعليمات للسوريين الذين يديرون الأعمال التجارية المنزلية والأعمال الصغيرة من المنزل بتسجيل مشروع مملوك لهم بنسبة 100% دون الحاجة لشريك أردني ضمن مهن تحضير الأطعمة والحرف اليدوية والخياطة سواء داخل المخيمات أو خارجها، إلا أن وجود شريك أردني لا يزال شرطاً في حال كان المشروع في قطاعات أخرى.

إلا أن التجربة على أرض الواقع تختلف عما ورد في التعليمات أعلاه بناءً لما أفادت به مجموعة من نساء أردنيات وسوريات حضرن حلقات نقاش مركزة عقدتها تمكين اللواتي أكدن على أن تسجيل المهن المنزلية يترتب عليه التزامات قانونية وضريبية متعددة إلى جانب الحصول على موافقات من جهات معينة والموافقة على الخضوع لحملات تفتيشية من جانب البلدية؛ حيث أنه وبموجب تعليمات ترخيص ممارسة المهن من المنزل لعام 2017 فإن المادة (10) / إجراءات التفتيش تنص على:

“يتولى موظفو الأمانة القيام بالإجراءات اللازمة للتفتيش على المنزل لغايات استكمال إجراءات منح الرخصة والتجديد والتحقق في حال ورود شكوى”.

وأضافت السيدات السوريات الحاضرات أنهن قلقات من أن يؤدي ذلك إلى استثناءهن من المعونات النقدية وغير النقدية المقدمة من المنظمات الدولية، أو أن يؤثر على فرص إعادة التوطين في بلد ثالث. وفي لقاء عقده تمكين مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين جرى خلاله تسلط الضوء على جملة من التحديات التي وقفت عائقاً أمام إقبال السوريين على تسجيل المهن المنزلية، ومنها:

- طلب وجود جوازات السفر سارية المفعول.⁸
- عوائق متعلقة بنظام التسجيل، حيث أنه مبرمج لقبول طلبات الأردنيين فقط.
- رفض أصحاب المنازل التي يستأجرها السوريون تسجيل منازلهم.
- بعض الطلبات تم تحويلها لجهاز المخابرات، وأخرى قُبلت وغيرها رُفض دون معرفة السبب، بينما أخذ بعضها وقتاً أطول مما كان متوقعا للحصول على الموافقة.
- الحملات التفتيشية من قبل المؤسسة العامة للغذاء والدواء.
- قائمة المهن المرخصة لدى أمانة عمان الكبرى تشمل عدداً أكبر من المهن المسموح مزاولتها في المنزل مقارنة بقائمة وزارة شؤون البلدية التي تُطبق في المحافظات الأخرى.

كما أنه يوجد مجموعة من التحديات المشتركة بين مجموعة من الجنسيتين السورية والأردنية التي وقفت عائقاً أمام إقبالهنّ على التسجيل وتمثلت بـ⁹:

- عدم وعي موظفي البلديات بتطبيق القرارات الوزارية المتعلقة بالسماح بالموافقة على الترخيص إضافة إلى تخوفهم من الموافقة على المعاملات.
- فرض رسوم تصل لما يزيد عن 350 دينار سنوياً على الرخصة المنزلية، رغم أن دليل بدء عملك من المنزل الصادر عن أمانة عمان جاء فيه أن الرسوم حسب رأس مال المؤسسة هي:
 - ◀ 10 - 40 ديناراً أردنياً حسب رأس المال
 - ◀ رسوم إصدار شهادة ورسوم وكالات 40 ديناراً أردنياً
 - ◀ دينار رسوم إصدار شهادة تسجيل تاجر لأول مرة
- رفض الكثير من أصحاب المشاريع المنزلية القيام بالترخيص بسبب الضرائب السنوية والزيارات الدورية لمفتشي القسم الصحي بالبلديات والتي غالباً ما تتولى هذه المهمة موظفة اثني لخصوصية الدخول للمنازل.
- الشروط الصعبة ومنها تحديد نسبة 15% من المنزل فقط لاستثماره في المشروع.

تالياً مضمون نتائج المرافقة من قبل فريق تمكين مع إحدى السيدات في منطقة ساكب/جرش إلى البلدية وغرفة الصناعة والتجارة :

- في 9-11-2020 تم مرافقة العامله الى بلدية المعارض في ساكب للعمل على اجراء الترخيص المنزلي للسيدة الا انه تم طلب جواز سفر من قبل الموظف ليتم ادخال رقم الجواز الى الجهاز حسب النموذج الموجود لديهم وافاد الموظف الى ان جواز السفر يجب ان يكون صالحاً.
- من باب تسهيل الامور قام الموظف بتزويدنا بكتاب من البلديه الى غرفة التجاره ولصناعه وعند مراجعتنا لهم تم تزويدنا بكتاب موجه الى وزارة الداخليه للحصول على موافقة امنيّه وافاد موظف غرفة التجاره ولصناعه الى وجوب وجود جواز سفر ساري المفعول اثناء تقديم الطلب الداخليه .

الضمان الاجتماعي وارتفاع نسبة الاشتراك

تحدّ آخر أشارت إليه النساء مرتبط بالمشاريع المنزلية وهو صعوبة الاشتراك في مظلة الضمان الاجتماعي بسبب ارتفاع نسبة إشتراكه التي تبلغ 21.75% من الأجر، أي أن أقل مبلغ سيتم خصمه من العامل هو 47 دينار على اعتبار أن الحد الأدنى للأجور 220 دينار).

- إلا أن عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي يترك هؤلاء السيدات عرضة للعديد من الانتهاكات والمشاكل سواء كانت السيدة عاملة أم صاحبة عمل حيث أنهم يؤدي إلى:
- عدم تحقّل صاحب العمل المسؤولية في حال حدوث أي إصابة عمل.
- عدم إشراك العقّال في الضمان الاجتماعي، بالتالي عدم حصولهم على التأمينات التي تقدّمها مؤسسة الضمان.
- عدم ضبط الأجور بحيث لا تقل عن الحد الأدنى للأجور (260 دينار للعامل الأردني، 150 دينار للعامل غير الأردني).
- تهديد صاحب العمل بتقديم أي شكوى ضده أو الإبلاغ عنه على أنه يدير منشأة غير مسجّلة.
- عدم حصول العقّال على تصاريح عمل، بالتالي عدم استطاعتهم تسيير أي معاملة بحاجة إلى وجود تصريح عمل (معاملات الخروج والعودة للعمال السوريين).
- عدم حصول المرأة العاملة على استحقاقات الأمومة في حال لم تكن مشرّكة في الضمان الاجتماعي.
- عدم حصول العمال على الراتب التقاعدي (تأمين الشيخوخة).
- عدم حصول العمال على راتب العجز في حالة إصابة العمل.
- تعريض العقّال للمساءلة القانونية حيث أنهم يعملون في منشأة غير مسجّلة.
- فصل العقّال بدون إنذار مسبق.
- عدم وجود عقود عمل مكتوبة، أو اتفاق واضح بين العامل وصاحب العمل.
- عدم إستفادة العاملات وأصحاب المشاريع من برامج الحماية والدعم التي أعلنت عنها مؤسسة الضمان الاجتماعي أثناء أزمة كورونا

يشار إلى أن التسجيل في الضمان الاجتماعي متاح فقط لأصحاب العمل والعمال في المشاريع المنزلية المسجّلة، إلا أنه وبسبب الصعوبات التي سلطنا عليها الضوء سابقاً، تسود صفة غير رسمية بين هذه المشاريع لعدم إستطاعة أصحابها تسجيل مشاريعهم.

تترك هذه العقبات خياراً آخرًا متاحاً أمام أصحاب المشاريع والعمال وهو التسجيل في الضمان الاختياري إلا أن هذا الخيار محصور فقط في أصحاب العمل الأردنيين، ونسبة الإشتراك به تعتبر مرتفعة جداً نسبة لدخل أصحاب المشاريع المنزلية الصغيرة حيث تبلغ نسبتها (17.5%) من الأجر الذي اشترك على أساسه شرط أن لا يقل عن الحد الأدنى للأجور.

تأثير الجائحة¹⁰

يعد العمل من المنزل في حالات كثيرة، عاملاً مساعداً لخلق ظروف عمل متقاربة إلى حد ما لمعظم السيدات، تنطوي على العمل ضمن ساعات مرنة، وتمكين المرأة من تحقيق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية والمنزلية والاقتصادية والعملية وهو الأمر الرئيسي الذي قد تتجنبه البعض عند اختيار العمل من خارج المنزل.

أما انتشار فايروس كوفيد-19 فكان تنميظاً آخرًا للعمل من المنزل حيث شهد هذا القطاع ركودًا تامًا، رصد فريق تمكين تأثر سيداتٍ يعملن في المجالات التالية:

أولاً: الإنتاج الغذائي المنزلي

أثارت طبيعة انتقال عدوى الفايروس تحفظ المستهلكين من الإقبال على المنتجات المصنّعة من المنزل في بدايات الأزمة ويزيد الأمر تعقيداً مع منع شركات التوصيل من العمل التي تأتي من ضمن الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من انتشار الفايروس بعد تسجيل أول إصابة في الأردن.

كما أن النمط الشرائي لم يعد كما السابق وتعزو السيدات ذلك لأسباب عدة ليس فقط لتخوف الزبائن من انتقال العدوى وحسب بل إن فرض حظر التجول وعدم مقدرة السيدات الموظفات من الوصول إلى أماكن عملهن أعاد تشكيل أولويات السيدات العاملات وأصبح من الضرورة بمكان الطهي بشكل يومي باعتبار نفاذ الخيارات أمامهن للطلب من المطاعم أو غيرها، وتوفر مزيداً من الوقت ما يعني قدرة المرأة على القيام بمثل هذه الأعمال الروتينية اليومية، وقد حدّت الإجراءات التي تفي بعدم السماح بالتجمعات أيضاً من إقبال الزبائن على إقامة العزائم وأعياد الميلاد والإفطارات الخيرية وكذلك طلبيات المطاعم والتي كانت تنتعش فيها الطلبات وخصوصاً في شهر رمضان.

كما وتعتبر مجموعة من السيدات أن التوقف الجزئي أو الكامل لبعض القطاعات وتضرر شريحة كبيرة من العمال جعل توجهات العامة للتزود بالاحتياجات الرئيسية إن لم يفقدتهم القدرة على توفيرها، لذا فلن يتجهوا للإقدام على مثل هذه الطلبيات، خصوصاً وأن العاملات السيدات أصبح لديهن متسعٌ من الوقت لإعداد المأكولات اللاتي اعتدن على شرائها من خارج المنزل.

ولا تقتصر احتياجات العاملات من المنازل على التزويد بمتطلبات المنزل من الغذاء فقط، بل تتعداها إلى نفقات التعليم والصحة وإيجار المنزل في الكثير من الأحيان في حالات إعالة المرأة للمنزل بشكل أساسي¹¹.

10 تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، تحت الحظر: 12 المشاريع الإنتاجية الصغيرة للمرأة قبل وبعد جائحة كورونا، 2020
للإطلاع على التقرير كاملاً : <https://shorturl.me/2hraH7>

ثانيًا: الخياطة وإصلاح الملابس

تقصد السيدات والفتيات عمومًا العاملات في الخياطة المنزلية لكونها الأكثر شيوعًا في أحياء وضواحي المدن ومكانًا يضعن فيه ثقتهم نظرًا لمعرفتهن بمقدمة الخدمة وكونها سيدة وليست رجل، وإمكانية عقد الزيارات الاجتماعية أثناء طلب الخدمة عدا عن الأسعار المنخفضة بالمقارنة بمشاغل الخياطة الرسمية.

مثل سائر القطاعات والمهن الرسمية وغير الرسمية، تأثرت السيدات العاملات في الخياطة المنزلية بواقع فرض حظر التجوال وعدم القدرة على شراء الملابس من الأسواق ومعارض الملابس الإلكترونية فلم يقبل أي من الزبائن على أي خدمة من خدمات إصلاح الملابس من تقصير أو تضيق، ووسط مخاوف الزبائن من الاختلاط أو نقل العدوى عن طريق الملابس فلم يعتمد أي منهم على شرائها، وعليه توقف الطلب على الخدمات التابعة لشراء الملابس والأمر ينطبق تمامًا على تفصيل الملابس وسائر القطع الأخرى كتفصيل قطع مرتبطة بالأثاث من مفارش الطاولة والأغطية والشراشف وما إلى ذلك.

في شهر رمضان حيث تكثر الحاجة لإصلاح الملابس قُبيل فترة العيد، لم تكن التوقعات في أوجها مع أزمة كورونا، وبسبب الضائقة الاقتصادية المتأتية من الانقطاع التام عن العمل لم تستطع السيدات العاملات من تصنيع القطع المطلوبة لعدم القدرة على شراء المواد الخام، والبعض عمد للاستدانة لتلبية رغبات الزبائن وتحريك عجلة العرض والطلب من جديد.

ولغلاء الأسعار حكاية أخرى تُسرّ بها العاملات في هذه المهنة في الوقت الذي لا تستطيع البوح به للزبائن خشية فقدان مصدر الدخل الرئيس؛ فقد واجهت بعض السيدات في عمّان والزرقاء ارتفاع غير مسبوق لأسعار المواد الخام التي تعتمد عليها كالقماش والكُفّ والخيوط والخرز وما إلى ذلك بالمقارنة مع أسعار السلع قبل الأزمة.

ثالثًا: تصنيع الأعمال اليدوية من المنزل

حسب المشاهدات الميدانية، فإن الصناعات والحرف اليدوية من الفئات الأكثر تضررًا من بين العاملات من المنازل، فباعتماد هذه الفئة من العاملات أن الرغبة الشرائية ستتحصر في المواد والسلع الأساسية من قبيل الزبائن، وأن مثل هذه الأعمال والحرف لن تجد لها رواجًا وسط التحديات الكبيرة التي تحف السوق في الأزمة الراهنة، أما عن المشاهدات التي واجهتها العاملات في شهر رمضان فتتمثل في ندرة الطلب من الزبائن إن لم يكن الانعدام.

رابعًا: قص الشعر والتجميل

انقطاع تام عن العمل عقبه خوف من الاختلاط والملامسة والتقارب الجسدي الذي تقتضيه طبيعة العمل في قطاع التجميل سواء كان من الصالون أم من المنزل.

بعد رجوع القطاع للعمل تجد السيدات العاملات من منازلهن صعوبة بالغة باستقبال الزبائن حيث تفضل الأغلبية حاليًا الذهاب للصالونات المرخصة نظرًا لاتباعها معايير السلامة العامة والإجراءات الوقائية.

غالبًا ما تستقبل العاملات في التجميل شهر رمضان بحجوزات مسبقة قد تصل إلى ازدحام جداولهن للفترة الواقعة بين العيدين (عيد الفطر وعيد الأضحى) لحفلات الخطبة والزواج، وعلى غرار بقية المهن المنزلية فقد تأثرت هذه المهنة نظرًا لمنع التجمعات وإقامة المناسبات قاطبة؛ إذًا فلن يوجد هنالك أية حجوزات للحفلات المعتادة، ما اضطر البعض لعمل عروض قد تصل إلى نصف الأسعار الأساسية لجذب الزبائن، مع العلم أن الشكاوى حول ارتفاع أسعار مواد التجميل مثل البروتين والصبغات.

خامسًا: التدريس من المنزل

أو ما يُعرّف بالتدريس الخصوصي أو دروس التقوية، وتتمثل توجهات السيدات لتدريس طلاب المدارس في المرحلة الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية بإمكانية قدوم الطلاب لمنازل السيدات ما يعني مرونة في ساعات العمل، وتوفير تكلفة وجهد التنقل بوسائل النقل العام وتحقيق التوازن المنشود ذلك أن الطلاب يلتحقون بدروس التقوية مساءً بعد انتهاء الحصص المدرسية وأخذ قسطًا من الراحة، والقدرة على التواصل مع أهالي الأطفال والمطالبة بأقساط الدروس في حال التقاعس عن دفعها تبعًا لطبيعة العلاقات التي تُبرم على أساسها اتفاقات التدريس بين مقدمي الخدمي والطلاب، فضلًا عن عدم إيجاد فرصة عمل لائق في قطاع التعليم وتوفير دخل إضافي لدعم الأسرة ورفاهيتها إن لم يكن دعم الأسرة بالكامل، ومن الجانب الآخر يجد ذوو الطلاب في التعليم الخصوصي في نفس الحي ملاحًا لأولادهم لتفادي ارتياد مواصلات النقل العام التي قد تعتبر غير آمنة أو عدم مقدرة الأهالي على اصطحاب الأطفال إلى المراكز التعليمية عدا عن الأسعار المرتفعة التي لا تستطيع بعض الأسر دفع نفقات التدريس في ظل وجود أكثر من طفل واحد يحتاج لهذه الخدمة، كما ويعتقد الأهالي أن بإمكانهم تقسيط الرسوم المترتبة لطبيعة العلاقات التي تربطهم بالمدرسات. عادةً ما يقصد الطلاب المعلمات في المنازل بشكل مستمر إلا أنه ينشط موسم المذاكرة في فترة الامتحانات الشهرية والنهائية على وجه التحديد، وهذا ما اعتبرته المعلمات موسم «ما لا تشتهي السفن» لهذا العام الدراسي؛ فما إن لبثت معلمات دروس التقوية استقبال الطلاب من جديد بعد انقطاع الطلاب في المدارس الحكومية عن الدراسة على خلفية إضراب المعلمين الذي بدأ في الخامس من سبتمبر/ أيلول 2019 واستمر لمدة ترنو عن الشهر، تبعها الفصل الدراسي الثاني حافلًا بالمفاجآت الأكاديمية استهلّت باعتماد خاصية التعليم عن بعد.

أما الخوف من انتشار العدوى بين الأطفال فشكّل هاجسًا أكبر من الخوف على مسارهم العلمي، بل وجعل من حث الأبناء من قتل ذويهم على انتهاج الإجابة على الامتحانات بمساعدة الكتاب مباشرة أو مساعدة أحد الآباء، ويعزز من ذلك عدم مقدرة المعيلين على دفع أقساط الدروس.

الخاتمة والتوصيات

هنالك مجموعة من التحديات والعقبات التي تقف عائقاً أمام ترخيص المشاريع المنزلية، مما يدفع غالبية النساء لعدم ترخيص مشاريعهن حفاظاً منهن على استدامة عملهن دون وجود أي تعقيدات وإجراءات قد تحول دون استمرار عملهن، وعليه يبلغ عدد المشاريع المنزلية المرخصة 319 مشروع بحسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن دائرة رخص المهن والإعلانات، رغم أن المشاريع الفعلية على أرض الواقع عددها أكبر بكثير من الرقم المعلن، مما يعني أن غالبية المشاريع المنزلية التي تأسست خلال السنوات السابقة وحتى كتابة هذه الورقة أصبحت جزءاً من الاقتصاد غير المنظم.

ويعزى عزوف رائدات الأعمال عن ترخيص عملهن من أبرز الظواهر التي نشهدها في المجتمع الأردني، فبعض رباديات الأعمال يتورن من ترخيص المشاريع الخاصة بهن لظنهن أن ضريبة الدخل سوف تكون مرتفعة جداً، مما سوف يؤثر على سير أعمالهن، ورغم معرفة العديد من السيدات بأن هذا غير صحيح، وبأن ضريبة الدخل للمشاريع الصغيرة لها قوانين محددة بحسب الدخل الوارد على صاحبة المشروع، فإن هؤلاء النساء لا يرغبن بالترخيص لقلّة عدد الزبائن، أو التخوف من الإنسحاب من سوق العمل فتعمل الكثير من النساء بشكل متقطع وتقمّن بالتسويق لعدد محدود جداً من الأفراد.

هذا ولا ترغب بعض صاحبات المشاريع بالتسجيل تحت مظلة الضمان أو الحاق موظفيها أيضاً، لارتفاع نسبة الإقتطاع على الراتب، لتغيير هذه المنظومة المنتشرة بين رباديات الأعمال بشأن الترخيص، يجب العمل على سن تسهيلات لتتناسب مع ظروف رباديات الأعمال المتقلبة، والصعوبات التي يواجهونها، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التعريف بفوائد الترخيص والتسجيل تحت مظلة الضمان الاجتماعي للرباديات حيث سوف يسهم هذا في رفع الوعي المجتمعي حول أهمية الترخيص، مما سوف يسهم في تغيير وجهات النظر بين ربايدي ورباديات الأعمال.

إن تنظيم المشاريع الصغيرة في الأردن، وتحويل هذا الإقتصاد لاقتصاد منظم سوف يسهم في رفع نسب عمل المرأة في الإحصائيات، والتقليل من الإنتهاكات التي تتعرض لها الرباديات، والحفاظ على عجلة سير هذه المشاريع الصغيرة واستمرارها في سوق العمل مما سوف يسهم بدوره بتحسين الإقتصاد الأردني.

وعليه يوصي تمكين بـ:

1. تسهيل إجراءات التسجيل من حيث الوثائق المطلوبة واستبدال شرط جواز السفر ساري المفعول بهوية أمنية
2. تحفيز السيدات لترخيص مشاريعهن من خلال تقديم دعم مادي لهن فيما يتعلق برسوم التسجيل وتقديم إعفاء ضريبي لهم لأول سنتين أو ثلاثة لإنشاء المشروع.
3. تدريب وتأهيل السيدات على كيفية التسويق لمنتجاتهن، وتدريبهم على أسس التعبئة والتغليف.
4. تخفيض نسبة الاشتراك الاختياري في الضمان الاجتماعي للنساء العاملات في المشاريع المنزلية.
5. العمل على تعديل قائمة المهن الصادرة عن البلديات لتتناسب مع قائمة المهن الصادرة عن أمانة عمان.
6. وجود معيار واحد وشامل ومحدد وواضح فيما يتعلق بالرقابة الصحية وأسسها.

